رئيس مجلس الوزراء في مقابلة تلفزيونية مع قناة (اليمن) :

الاحتياطي النقدي 6.5 مليار دولار.. وأكبر اختلال نواجهه دعم المشتقات النفطية الحكومة اتخذت إجراءات تقشفية لترشيد الموزانة

رفع الدعم عن المشتقات النفطية سيوفر (370) ملياراً ستوجه لرفع الأجور

أي مسؤول تستدعيه مكافحة الفساد يجب عليه الاستقالة لأنه أصبح متهما

صنعاء/ سبأ :

أجرت قناة اليمن الفضائية مقابلة تلفزيونية مع رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور وبثتها مساء أمس، تناول فيها رئيس الوزراء التطورات على الساحة الوطنية لاسيما الاقتصادية والسياسية والأمنية وجهود الحكومة على صعيد الإصلاحات وفي سبيل تعزيز مسيرة التنمية الشاملة ومواجهة التحديات الراهنة أمام الاقتصاد الوطني وغيرها من القضايا.

وفي مايلي نص المقابلة:

الحكومة واجهت باقتدار خلال الـ 4 سنوات الماضية تحديات داخلية وخارجية

(المشترك) لم يستجب للحوار ويريد إيصال البلد إلى فراغ دستوري

أهلا بكم الأعزاء مشاهدي التلفزيون اليمني أينما كنتم ، يسرنا في هذا اللقاء الخاص أن نلتقي الأخ الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء لنضع على طاولته العديد من القضايا التي تهم الوطن والمواطنين ، قضايا في المجال الاقتصادي، في المجال الأمني في المجال السياسي ، كلها إن شاء الله سنطرحها بكل صراحة ووضوح وسنتناولها في هذا اللقاء الخاص، ولا أخفي سرا على دولة الأخ رئيس مجلس الوزراء إذا ما قلت أنه ومنذ الإعلان عن هذا اللقاء وصلتنا مئات الرسائل عبر البريد الالكتروني لقناة اليمن الفضائية والأولى وعبر الفاكسات وأيضا عبر الهاتف الخاص بقناة اليمن كلها تصب في اتجاه واحد وهو ما يعيشه الوطن والمواطنين في هذه الفترة ، وسنضع هذه الأسئلة بكل صراحة وشفافية على دولة الأخ رئيس مجلس الوزراء ، إذا أهم الملفات على الساحة اليمنية سننقلها بنبض الشارع إلى أصحاب القرار لمعرفة كل التفاصيل عنها سواء في المجال الاقتصادي أوالسياسي أوالأمني وغيرها من الملفات الأخرى، وسنحرص على أن نترجم حديث الشارع إلى تساؤلات ربما أنتهت اجابتها على السنة المسئولين وصناع القرار، مشاهدينا الكرام تابعوا هذه التساؤلات وإجابتها خلال هذا اللقاء مع دولة رئيس الوزراء الذي نكرر الترحيب به .

قناة اليمن الفضائية : نكرر ترحيبنا الكبير بكم دولة دولة رئيس الوزراء إلى هذا اللقاء .

رئيس الوزراء :أنا سعيد بهذا اللقاء مع قناة اليمن الفضائية ونحن جاهزون للإجابة على أي استفسار وان شاءالله يكون لقاءً مثمراً.

قناة اليمن الفضائية : دولة الأخ رئيس مجلس الوزراء عهدناك دائما صريحاً وشفافاً في طرحك وأنت الأكاديمي المعروف ورجل الاقتصاد والعميد الأسبق لكلّية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة عدن ، كيف تقرأ اولاً كاقتصادي وثانياً كرئيس لمجلس الوزراء الوضع الاقتصادي الذي يعيشه وطننا الغالي هذه الفترة هذا الوضع الذي اصبح مدار حديث ونقاش الكل وربما الأهم والمحور في أحاديثنا اليومية؟.

رئيس الوزراء :حقيقة ملف الاقتصاد هو الملف الاهم بالنسبة لنا في الحكومة والذي نعمل على التصدي له باستمرار ، هذا الملف طبعا يرتبط بما نعيشه اليوم من ظروف اقتصادية صعبة ، يرتبط بجملة كبيرة من التحديات التي تواجهها الحكومة سواء كانت هذه التحديات تحديات عالمية في اغلبها وتحديات محلية ، ما يعانيه الاقتصاد اليوم من مشاكل هو عبارة عن افراز نتيجة لجملة هذه التحديات ، وأنا اعتبر ما تواجهه هذه الحكومة في هذه السنوات الثلاث الاخيرة من تحديات كبيرة استطاعت للامانة ان تواجهها باقتدار كبير ولكن كانت الظروف والتحديات اقوى ، هذه الحكومة واجهت الازمة المالية العالمية بكل تبعاتها التي حصلت على الوطن ، كنا في عام 2008م نبيع برميل النفط الواحد بـ 146 دولار للبرميل وكانت موارد اليمن كبيرة جدا من النفط رغم محدودية انتاجنا النفطي .

وكما تعرفون هناك تحد اخر نواجهه هو التراجع الحاد في انتاج النفط فلم يعد ينتج اليمن اليوم سوى 280 الف برميل يوميا في الوقت الذي كان وصل انتاجه في فترة من الفترات الى 400 الف برميل يوميا، فهذه التحديات جمعت بين عسرين فيما يتعلق بمواردنا والموارد المالية العامة ، فالموارد المالية العامة تتكون أساسا من النفط بما نسبته 75بالمائة فبالتالي هناك تناقص في كمية الانتاج وهناك تناقص في الأسعار واسوأ عام واجهنا فيه تدهور اسعار النفط نتيجة للازمة المالية العالمية هو العام 2009م ، ووصل أدنى سعر للبرميل الواحد الى 30 دولار للبرميل وبالتالي كانت مواردنا المالية في العام 2009م لا تتجاوز اثنين مليار دولار في الوقت الذي وصلت فيه عام 2008م الى اربعة مليارات دولار فالتناقص اكبرمن النصف،وهذا وضعنا بالتالي امام تحدي كبير وهذا تحدي خارجي وصحيح ان هناك الكثير من الناس يتخيلون اننا لم نتأثر بالأزمة المالية العالمية كون احتياطياتنا الخارجية من العملة الأجنبية لم تتأثر بالأزمة المالية, وهناك لغط في هذا الامر وانا اسمع هذا اللغط حتى في مجلس النواب مع الأسف انه كثير من المسؤولين صرحوا اننا لم نتأثر من الأزمة المالية العالمية، وأكرر كأزمة مالية عالمية لم تتأثر احتياطياتنا في الخارج لم تتأثر أعمال مصارفنا ، لم تتاثر بالأزمة المالية العالمية ،لكننا تأثرنا عندما انتقلت هذه الازمة المالية العالمية الى الاقتصاد الحقيقي وكانت لها تداعيات على أسعار النفط لانها سببت ركوداً اقتصادياً عالمياً وبالتالي ضعف الطلب على النفط وبالتالي اصبح النفط الذي يعد موردنا الرئيسي، مصدر تأثرنا الكبير في هذا الأمر و إذ تأثرنا في مواردنا الرئيسية، ينعكس ذلك بآثار كبيرة إلى حد أن العجز في موازنة 2009م وهذه هي رأس البلاء وصل إلى 600 مليار ريال .

قناة اليمن الفضائية : هذا ما دفعكم إلى أن تصدروا عملة جديدة فئة 250 ريال ؟

رئيس الوزراء: هذا ما دفع بنا إلى أن نبحث عن تمويل لهذا العجز.

قناة اليمن الفضائية : من أين ؟

رئيس الوزراء :بالنسبة للسياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي وكما تعلمون البنك المركزي هو سلطة مستقلة بحكم القانون، ويستخدم جملة من الأدوات النقدية لتمويل عجز الموازنة ، فمثلا تم تقدير عجز موازنة عام 2009م أنه سيكون سبعة فاصل سبعة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ، لكننا فوجئنا أن نسبة العجز وصلت كعجز حقيقي في نهاية العام الماضي إلى أكثر من تسعة فاصل واحد بالمئة وبالتالي أصبح من الصعب على البنك المركزي أن يمول هذه الموازنة بوسائل غير تضخمية.

قناة اليمن الفضائية: هناك من يقول دكتور أن البنك المركزي ليس سلطة مستقلة ولكنه يتبع الحكومة؟ .

رئيس الوزراء : البنك المركزي هو سلطة مستقلة بالكامل ووفقا لقانون انشائه وراجع قانون الإنشاء, وأنا حريص على ان لا اتدخل في سلطة البنك المركزي وأي تدخل يعتبر مخالفا للقانون ولا أحبذ أن تتدخل أي حكومة في سلطة البنك المركزي.

قناة اليمن الفضائية :لكن يقال انه يمول الخزانة العامة بالاضافة الى بقائه كسلطة نقدية يشرف على المصارف ايضا ؟

رئيس الوزراء : نحن نحرص على أن نفصل الخزانة العامة عن البنك المركزي وهذه اجراءات نسير فيها الآن من خلال تعديلات بعض القوانين بحيث تصبح الخزانة العامة للدولة تابعة لوزراة المالية ويتفرغ البنك المركزي للسياسة النقدية أي متى يتدخل البنك في حماية العملة الوطنية وكيف يتدخل وما سعر الفائدة التي يستخدمها وكيف يشرف على أذون الخزانة حتى يمتص السيولة الموجودة وكيف يصرف على السندات الحكومية، هذه هي الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لادارة السياسة النقدية.

قناة اليمن الفضائية : دولة رئيس الوزراء نحن شاهدنا البنك المركزي تدخل كثيرا في الآونة الأخيرة في السوق المحلية خلال فترة الثلاثة أشهر المنصرمة قام البنك بضخ ما يقارب 840 مليون دولار بينما لو قارنا ذلك بالعام المنصرم لم يضخ البنك خلال العام 2009 سوى سبعمائة أو مليار دولار فقط الى السوق ورغم ذلك هناك تدهور متسارع في قيمة العملية الوطنية مقابل الدولار.. كيف لك ان تفسر لنا هذا في الوقت الذي اتخذت ايضا اجراءات أخرى منها رفع سعر الفائدة على الودائع بالدولار من 15 الى 20 بالمائة خلال شهر وا حد ؟

رئيس الوزراء : ماحصل للريال من تدهور سبق وحصل في فترات سابقة وأنا اتذكر بعد حرب عام 1994م كان سعر الدولار مقابل الريال لايتجاوز 60 ريالا وتدهور إلى 120 ريالاً في فترة قياسية كبيرة ، وأنا اعتبر وضعنا الحالي برغم هذه الظروف أفضل مما كانت عليه في عام 1994 لأن الاحتياطي النقدي الذي كان مع البنك حينها لايتجاوز 250 مليون دولار.. اليوم الاحتياطي النقدي ستة مليار وخمس مائة مليون دولار أي اننا لازلنا في الوضع الآمن كما اعتقد بالاضافة الى أن هناك ترابط مابين السياسة المالية والسياسة النقدية فالحكومة تدير السياسة المالية المرتبطة بالموازنة العامة للدولة وكما نعرف انه بالاضافة الى التحديات التي تواجهها ادارة الموازنة العامة فهناك التحديات الخارجية المتمثلة في انخفاض اسعار النفط وانخفاض كميات انتاجه كما سبق وأوضحت.

وواجهتنا خلال الثلاث سنوات الأخيرة تحديات محلية اخرى ابرزها الحرب في صعدة وهي حرب تطلبت انفاق اكبر لمواجهة المجهود الحربي ، الى جانب اعتصامات في بعض مناطق المحافظات الجنوبية والشرقية على سبيل المثال مايسمى بالحراك هذه كلها حركات سواء كانت في صعدة او في المحافظات الجنوبية والشرقية هي كلها عناصر خارجة على النظام والقانون لذلك كان لابد على الدولة مواجهة تلك التمردات وهذه المواجهة تطلبت انفاق أكبر في الموازنة وهو ما شكل ضغط اخر على الموازنة ، إضافة إلى الإرهاب حيث أصبحت النظرة الخارجية لليمن على انه أصبح ملاذاً للارهاب وبالتالي أثر ذلك كثيراً على الحركة السياحية وعلى تدفق الاستثمارات ، وأثر على نظرة المستثمرين لليمن ، وبالتالي نحن نواجه هذه التحديات، وانا أكرر باستمرار أننا لن نقبل أن توصم اليمن بأنها ملاذ أمن للقاعدة ،صحيح ان هناك عناصر من تنظيم القاعدة في اليمن لكن تم مواجهتها وتضييق الخناق عليها إلا ان ذلك أثر على اليمن كثيراً فضلاً عن أثر ظاهرة القرصنة البحرية في البحر العربي وخليج عدن التي أثرت أيضا إلى حد كبير على اقتصادنا الوطني.

حتى الكوارث الطبيعية كالأمطار وغيرها فماحصل في محافظة حضرموت أثر الى حد كبير علينا.. وهذا الضغط الخارجي والمحلي والتحديات الكبيرة جعل موازنة عام 2009م تختلف عن موازنة العام الجاري 2010م ما احدث عجزاً لن يستطيع البنك المركزي أن يموله بالوسائل غير التضخمية من أذون خزانة ومستندات حكومية وغيرها بل وصل الى تمويل مسدود أي تمويل بالعجز.. أما السبب الآخر في التدهور الذي حصل فتمثل في هلع الناس للذهاب الى الدولار .

قناة اليمن الفضائية : لعدم استقرار الموجود ؟

رئيس الوزراء : أقصد انهم بالغوا في الهلع والخوف على وضع الإقتصاد فعندما تظهر هناك شائعة تخرج من مقيل أو يناقش مجلس النواب أو مجلس الوزراء أي قضية اقتصادية تسري الشائعات وهو ما يؤثر على السوق بشكل كبير، وبالتالي يؤثر ذلك على العملة الوطنية الى حد كبير أيضا .

قناة اليمن الفضائية :هذا يرجع ايضا الى عدم الشفافية في الطرح ؟

رئيس الوزراء : لا.. أقصد انه في هلع بين الناس وخوف يدفعهم إلى شراء الدولار.

قناة اليمن الفضائية : نعم ولكن قبل الخوف دكتور أنت ذكرت ان ثمة ملفات سياسية عكست نفسها باتجاه الملف الاقتصادي ، لكن قبل ذلك الا ترى في وجود المضاربين بالعملة الذين يمتصون ما يقدمه البنك المركزي من اجل تحريك سعر الريال مقابل الدولار ان هؤلاء يعملون بلا رقيب؟

رئيس الوزراء : بالتأكيد هذا أمر مهم وهذا دور أصيل للبنك المركزي في مراقبة ما يضخه في السوق ، على سبيل المثال دور البنك المركزي أن يضخ العملة من وقت لآخر لمواجهة فتح الاعتمادات المالية للواردات ،ولا ننسى ان اليمن يستورد كل شيء وهذا عامل آخر ، اليمن بلد مفتوحة تستورد كل شيء تستورد الثوم تستورد البصل تستورد الحلبة تستورد الجنابي.

قناة اليمن الفضائية : ولذلك وضعتم انتم ضريبة على 71 سلعة ؟

رئيس الوزراء : وضعنا ضرائب وسنضع معالجات أخرى ان شاء الله .

قناة اليمن الفضائية : أن تضع ضريبة على71 سلعة أساسية في ظل تدهور الريال الذي ينعكس بدوره على رواتب الموظفين البسطاء يعني هنالك إشكالية عند من لا يستطيعون الشراء لأن الأسعار سترتفع تلقائيا؟.

رئيس الوزراء: نحن استخدمنا هذه الرسوم كسلاح ذو حدين من ناحية حماية منتجاتنا المحلية ومن حق أي بلد أن يحمي منتجاته المحلية حتى ونحن نسعى للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية من حقنا إذا كان هناك ضرر في بعض الواردات على مواردنا المحلية، على انتاجنا المحلي، الإنتاج الزراعي المحلي على الانتاج الحرف المحلية ينبغي أن نحميها بسلسلة من الرسوم بحيث أن المواطن عندما استورد البطاط وأنا انتج البطاط فيه اكتفاء كامل في البلد عند ما استورد بطاط رخيص سيعزف المزارع عن انتاج البطاط وبالتالي مشكلة كبيرة هذا ما حدث كانت اليمن تصدر البطاط والثومة واللوز وكثير من المنتجات اليمن تتمتع بميزة نسبية في انتاجها .. فمن حقي أن احمي سلعي ومن ناحية أخرى أخفض الضغط على الطلب على العملة الصعبة.تعرف وارداتنا عام 2009م وصلت إلى عشرة مليارات دولار، كل سنة أنت تصرف عشرة مليارات دورلار في فاتورة الاستيراد بما فيها الكارثة الكبرى انا اعتبرها هي استيراد السيارات المستخدمة، ما فيش بلد في العالم يستورد سيارات الخردة ، هذه السيارات الخردة عندما استوردها من دول الجوار بحاجة إلى أنني استورد بعدها قطع الغيار حقها لانها سيارات مسخدمة ولا توجد خدمات بعد البيع بالنسبة لها.

هذه السيارات تستهلك كميات كبيرة من المشتقات النفطية التي مازلت ادعمها ،ادعم المشتقات النفطية باكثر من 370 مليار ريال سنويا وبالتالي فاتورة استيرادنا للسيارات هذه التي لا تأتي من بلد المنشأ توصل الى اكثر من مليار وثلاثمائة مليون دولار وهذا يؤثر على العملة الصعبة ويؤثر على الميزان التجاري على سبيل المثال اسواقنا جميعها مليانة بالسيارات اليابانية ولما تلاحظ الميزان التجاري ما بين اليمن واليابان تجده متواضعاً جدا ولايعكس الواقع، كون نسبة 85 بالمائة من السيارات التي نستوردها هي من غير بلد المنشأ تدخل وهي في معظمها غير صالحة للاستخدام.

قناة اليمن الفضائية : بعد اذنك استأذي زيادة التعرفة الجمركية كما قال زميلي لـ71 سلعة احتياطاً لحماية العملة الصعبة ، وايضا تشجيع المزارعين طبعا صاحبها ارتفاعات في كل شيء حتى في ايجارات المنازل وتنفيذ جرع سعرية تمثلت ايضا في زيادة اسعار المشتقات النفطية واخيرا سمعنا ان هناك نية لرفع الدعم عن المشتقات النفطية بشكل عام من اجل القضاء على حافز التهريب هل هذا الاجراءت كفيلة باخراج البلاد من الاوضاع الاقتصادية وايضا المواطن في كل هذه الاصلاحات؟.

رئيس الوزراء : ساكون صريحاً معك في هذا الامر قلت تريد مقابلة صريحة ..اكبر اختلال نواجهه في ادارة المالية العامة هو دعم المشتقات النفطية هناك مجموعة من الدراسات حول الدعم تتساءل لمن هذا الدعم ؟ هل الدعم في حد ذاته هو هدفنا أم المستهدفين من هذا الدعم، فعندما اتتبع هذا الدعم الذي تقدمه الدولة، عندما ادعم البنزين الخاص بالسيارات من هو المستفيد من هذا الدعم ، انا ادعم رجل الأعمال ،أنا ادعم السفير الأجنبي ،أنا ادعم كل من يستهلك هذا النفط كل من يستهلك لتر بنزين أنا ادعمه بـ60 ريالاً من خزينة الدولة.

قناة اليمن الفضائية: وكل من يهرب البترول والديزل؟

رئيس الوزراء: وكل من يهربه.. اذا كان هناك مستهدفين في عملية الدعم وهم فئة المزارعين الذين يستهلكون الديزل فئة الصيادين وهم قلة يستخدمون البنزين هؤلاء سأوجد حلولا لهم لكن أن أستمر اصرف من الخزينة العامة للدولة 370 مليار ريال سنويا لمن يستحق الدعم ولمن لايستحقه فانا اعتبر هذا اختلالاً .

قناة اليمن الفضائية: المواطن البسيط ايضاً يستفيد من هذا الدعم.

رئيس الوزراء: يستفيد من هذا الدعم في المواصلات في غيرها.

قناة اليمن الفضائية : لكن عندما ترفع الدعم كل شيء يتأثر.

رئيس الوزراء: هو اختلال حقيقة و لابد أن يصحح وبالتالي ابحث عن المتضررين من رفع هذا الدعم ، المتضررون قد يكونوا فئة المزارعين فئة الصيادين أو غيرهم، وبالإمكان وضع المعالجات لذلك لكل فئة على حدة فساتجه بجزء كبير من عوائد رفع الدعم عن المشتقات النفطية وأسخره لدعم صندوق الرعاية الاجتماعية على سبيل المثال لرعاية الأسر الفقيرة التي ستتأثر .

قناة اليمن الفضائية : ثلاثة الاف ريال ؟

رئيس الوزراء : ثلاثة الاف ريال وستضاعف المبلغ وربما أكثر من ذلك المهم أنني سأوجه جزءاً من الدعم الذي حصلت عليه من رفع الدعم عن المشتقات النفطية، لصالح تعزيز وضعه الاجتماعي وتقوية الاقتصاد الوطني، وسأنتقل ايضا الى رفع الاجور بالنسبة لموظفي الدولة لانه سيكون عندي وفر ، وسنوفر لخزينة الدولة وفر قدره 370 ملياراً وبالتالي لابد ان اوجهها التوجيه الصحيح ، فالاختلال ينبغي ان يزول .

ففي فترة من الفترات كان هناك دعم للمواد الغذائية تعرفون ماذا كان يحصل، اكبر فساد كان يحصل في استيراد المواد الغذائية وتهريبها وبيعها.

قناة اليمن الفضائية: ومازالت ؟

رئيس الوزراء : تم رفع الدعم ولم يعد هناك دعم لا للقمح ولا للدقيق ولا لشيء من هذا القبيل وتم تعويمه، فنحن ينبغي ان نتجه الى معالجة هذا الاختلال في دعم المشتقات النفطية .

قناة اليمن الفضائية : لكن يادكتور انتم ترفعون نوعا ما عن المشتقات النفطية ، ولكن لا تضبطون الاسعار التى توجد في السوق مع ارتفاع البترول او الديزل او غيرها يرتفع كل شيئ في الحياة ، يعني المواطن يتحمل اعباء ارتفاع البترول ويتحمل اعباء ما يترتب على ذلك من وسائل النقل والى آخره حتى على مستوى ايجارات البيوت والمنازل كل شيئ يرتفع دون ان توجد رقابه ؟

رئيس الوزراء : في هذا الأمر اقولها بصراحة ان الدولة ليست من تحدد الاسعار في ظل انتهاجنا الاقتصاد الحر ، فهل تعلم انه في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية في العالم 2008 م او في بداية 2009 م وصل سعر كيس القمح الى عشرة آلاف ريال كما ارتفع سعر الدقيق كذلك وبعدها عاد الى ثلاثه آلاف ريال ، هذا هو السوق الحر سأتفق معك على انه لابد من دور أكثر فاعلية لوزارة الصناعة والتجارة لمراقبة المتلاعبين الذين يخفون السلع ، أنا اقول انه لازال لدينا بعض تجار الجملة وبعض اصحاب الصوامع الذين يتحكمون في عملية العرض في السوق احياناً ، ولهذا نحن عدلنا المادة 28 من القانون التجاري بحيث تكون عملية تجارة الجملة مسموحة لمن اراد ان يستورد بحيث نوسع من قاعدة العرض فيما يتعلق بالسلع الأساسية ويصبح متاح للجميع لأن من عنده صوامع يسرع في أغلاقها عندما يرى ان الاسعار غير مستقرة ومن ثم يتحكم في العرض .

قناة اليمن الفضائية : دكتور علي هناك من يرى أن أحد الأسباب الأساسية للأزمة الراهنة التي يعيشها الاقتصاد الوطني أن الحكومة لم تقم بدورها الفعلي حتى الآن في استكمال برنامج الاصلاح المالي والإقتصادي والإداري الذي بدأته منذ سنوات.. ماذا تقولون في هذا الجانب ؟

رئيس الوزراء : حقيقة برنامج الإصلاح المالي والإداري بدأ في العام 1995م ومستمر وفق أجندة واضحة ومحددة شملت اصلاحات في جملة من الجوانب سواء كانت هذه الاصلاحات فيما يتعلق بالوظيفة العامة أوفيما يتعلق باصلاح القضاء ، وما يتعلق منها بتصحيح الاختلالات السعرية التي ذكرتها الآن هذا جزء من البرنامج الاصلاحي انتهينا من موضوع الدعومات فيما يتعلق بالمواد الغذائية بقيت لدينا مشكلة الدعومات في المشتقات النفطية ، نحن نستورد من المشتقات النفطية ما يقارب مليار وأربعمائة مليون دولار وصادراتنا من النفط تبلغ قيمتها 2 مليار دولار ، يمكن في يوم من الأيام أن نصبح دولة مستوردة للنفط ، وبالتالي لن نستطيع ترشيد استهلاك المشتقات النفطية إلا بحزمة من الاجراءات منها منع استيراد السيارات التي تستورد من غير بلد المنشأ، الرفع التدريجي للاسعار وتعويض المتضررين في هذا الدعم سواء كان مستهلكين ، مزارعين ، او صيادين من خلال برنامج الرعاية الإجتماعية من خلال رفع المرتبات ، وهذه سنواجهها من خلال العوائد التي تأتي من رفع الدعم.

وهناك اصلاحات أخرى لمكافحة الفساد فنحن سائرون فيها وهذه الحكومة يحسب لها أنها انجزت قانون مكافحة الفساد وقانون المناقصات والمزايدات ، كون الفساد موجود أصلا في المناقصات والمزايدات.

قناة اليمن الفضائية : اسمح لي دكتور لنكون أكثر وضوحا بينما نتحدث عن مكافحة الفساد وشكلت هيئة لمكافحة الفساد ولكننا كشارع أنا مواطن من المواطنين البسطاء في هذا الوطن لم نرى قضية من هذا النوع يبت فيها القضاء ولم نرى مسؤولاً كبيراً يحاكم او يقاضى بسبب تهمة الفساد وانا أرى الكثير من المسؤولين حتى على مستوى مدير عام يثرى او يغتني خلال شهور لمجرد جلوسه على كرسي احدى الإدارات العامة ؟

رئيس الوزراء : في الحقيقة من ضمن برنامج الاصلاحات هو موضوع الشفافية فهذه الحكومة انجزت قانون مكافحة الفساد وأنشأت الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد تكون الهيئة مازالت تتلمس ناصية الطريق ولكن انا اعتبر حقيقة مجرد وجود القانون ووجود الهيئة العامة ان الفساد انتقل من فوق الطاولة الى تحتها ، كان الفساد فوق الطاولة مطروح ويتفاخروا بانهم افسدوا ويفاخر بانه فاسد لكن هذه الاجراءات التي اتخذت في قانون مكافحة الفساد والروادع الموجودة فيه وهيئة مكافحة الفساد اعتبرها خطوة هامة جدا وسيلي ذلك خطوات اخرى لمكافحة الفساد الذي يكمن حقيقة في المناقصات والمزايدات التي كانت جزءاً من الحكومة وتخلت عنها نهائياً وصدر قانون للمناقصات والمزايدات وانشأنا لجنة ممتازة جداً وهي اخذت سلطة مجلس الوزراء في إدارة المناقصات والمزايدات واصبحت تقدم لنا تقارير من وقت لآخر ، واصبحت فعلاً تمارس دور الرقابة بشكل ممتاز..

الفساد موجود ولكن كما سبق وقلت حققنا خطوة في المكافحة فيما يتعلق بالتحقيق ومحاكمة الفاسدين وانا ادعوكم أن تذهبوا الى نيابة الأموال العامة والتي تصلني منها إفادات عن احالة عدد كبيراً من المتهمين بالفساد الى القضاء لمحاكمتهم دون أي تدخل من قبل الحكومة .

قناة اليمن الفضائية : يتم ذلك على استحياء لم يظهروا على وسائل الاعلام؟

رئيس الوزراء : هم يحققوا معهم ويدينوا بعضهم ومازالت هذه الاجراءات مستمرة ضد البعض الاخر وأنا اعتبرها خطوات مهمة جدا تحققت في هذا السياق.

قناة اليمن الفضائية : لكن يا دكتور المواطن عندما يسمع كثيراً ما تتحدث الحكومة ويتحدث رئيس الدولة وتتحدث المعارضة عن الفساد والكل لايعرف من هو الفاسد وكأنه كائن فضائي قادم من كوكب آخر يعني لم نعرفه لم نلتقي به لم نراه يحاكم ؟

رئيس الوزراء : أخي هناك مبالغة في الأمر فيما يتعلق بالمعارضة وخصوصاً بين اللقاء المشترك وتتجلى المبالغة عندما تطلع على بياناتهم وكأن البلد منخورة في الفساد واؤكد لك انهم هم غارقون في الفساد حتى اذا أنهم عندما يقولوا الفساد في عام 2008 م في اليمن وصل ستة مليارات دولار كم موازنتنا حتى نصل الى هذا الرقم عندما يكتبوا في بياناتهم المفسدين والفاسدين بان الدولة فاسدة ولايخجلون بأنهم هم الفاسدون.. يا أخي انت فاسد ياخي انت كنت وزير فاسد وانت كنت سفير فاسد .